The Inflation's Impact on the Consumer Expenditure of Agricultural and Non-Agricultural Labor in Egypt

Doaa I. A. Hashem
Agricultural Economics Research Institute- Agricultural Research Center

أثر التضخم على الإنفاق الاستهلاكي للعمالة الزراعية وغير الزراعية في مصر

دعاء إبراهيم عبد الحميد هاشم
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي– مركز البحوث الزراعية

ABSTRACT

The research mainly aimed to identify the expenditure patterns on the main spending groups specially the food groups in the agricultural sector, and compare it with the expenditure patterns on the non-agricultural sectors, and the changes that occurred in the consumption expenditure patterns as a result of political and economic changes and their effect on changes in the standard of living in the agricultural sector, manufacturing industries, and services. The average percentage of individual spending on the food group in sectors under study takes nearly half of the annual individual spending percentage on the main spending groups in Egypt, it was also shown the decrease of income distribution equality with current values in the agricultural sector compared with the manufacturing and services sectors during the study period, but in the case of excluding the impact of inflation on wages, it was found increasing income equality with real values was achieved in the agricultural sector as well as the service sector, and decreasing in the manufacturing sector. According to parity purchasing power which keep worker at the same standard of living in the agricultural sector about 58,54 thousand pounds/year, or 4878 pounds/ month and about 62,10 thousand pounds/year, or 5175 pounds/month in manufacturing sector, while in the service sector is about 80,52 thousand pounds/ year, or 6710 pounds / month during the period (2011-2019).

Keywords: Consumption- expenditure- inflation- gini coefficient- the parity purchasing power.

الملخص

استهدف البحث بصفة أساسية التعرف على الأنماط الإنفاقية على مجموعات الإنفاق الرئيسية والتركيز على المجموعات الغذائية منها في القطاع الزراعي ومقارنته بالأنماط الإنفاقية على القطاعات الغير زراعية وما طرأ من تغيرات على أنماط الإنفاق الإستهلاكي منها نتيجة التغيرات السياسية والإقتصادية وإحداثها لتغيرات في مستوى المعيشة لجميع القطاعات محل الدراسة وذلك من خلال: (١) دراسة الأهمية النسبية للأنماط الإنفاقية على مجموعات الإنفاق الرئيسية والمجموعات الغذائية للقطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٩، (٢) أثر نوع القطاع على الإنفاق الفردي السنوي على مجموعة الطعام والشراب من خلال تحليل التباين ثنائي الاتجاه لعينتين مستقلتين، والمقارنة بين الأنماط الإنفاقية للقطاعات المختلفة محل الدراسة، (٤) دراسة مدى عدالة توزيع الدخول بين القطاعات المختلفة محل الدراسة، (٥) دراسة أثر التضخم على مستوى معيشة المشتغلين بالقطاع الزراعي وغير الزراعي من خلال تقدير القوة الشرائية المعادلة.

وقد توصل البحث لمجموعة من النتائج من أهمها:

١- القطاع الزراعي أصبح قطاعاً طارداً للعمالة وأن استمرار إغفال هذا الجانب الاجتماعي من شأنه أن يؤدي لتراجع قدرة القطاع الزراعي على إستيعاب حجم أكبر من العمالة خلال السنوات المقبلة، وهو ما سينعكس سلباً على الأمن الغذائي القومي.

٢- قطاع الزراعة يعد من أقل القطاعات أجراً حيث انخفض متوسط الأجر بقطاع الزراعة عن متوسط الأجر العامل بقطاع الصناعات التحويلية بحوالي ٣٢٨٨ جنيه سنوياً بينما ينخفض بحوالي ١٩,٥٧ ألف جنيه سنوياً عن متوسط الأجر السنوي بقطاع الخدمات.

٣- يعد قطاع الزراعة من أعلى القطاعات إنفاقاً على مجموعات الإنفاق الرئيسية في إجمالي الجمهورية عن نظيره في باقي القطاعات محل الدراسة. كما تبين أن قطاع الزراعة الأعلى إنفاقاً على مجموعة الطعام والشراب عام ٢٠١٩ من بين القطاعات الأخرى محل الدراسة، كما أظهرت النتائج أن متوسط نسبة الإنفاق الفردي في قطاع الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات على مجموعة الطعام والشراب

يستحوذ على ما يقرب من نصف نسبة الإنفاق السنوي الفردي على مجموعات الإنفاق الرئيسية خلال الفترة محل الدراسة (٢٠١١-٢٠١٩) في إجمالي جمهورية مصر العربية، **كما** انخفضت نسبة الإنفاق الاستهلاكي السنوي لمختلف القطاعات على مجموعة الطعام والشراب عام ٢٠١٩ وهذا نظراً لآثار سياسة تعويم الجنيه المصري وتحرير سعر الصرف بجانب الآثار الاقتصادية الذي أحدثها فيروس كورونا.

٤- إنخفاض عدالة توزيع الأجور بالقيم الجارية بقطاع الزراعة بينما هناك عدالة في توزيع تلك الأجور للعاملين بقطاعى الصناعات التحويلية والخدمات خلال فترة الدراسة، ولكن في حالة إستبعاد أثر التضخم على الأجور تبين تحقيق عدالة في توزيع الأجور في قطاع الزراعة بصورة رئيسية وكذلك قطاع الخدمات مما يدل على التقارب الشديد في الأجور الزراعية.

متوسط الدخل المحقق للقوة الشرائية المعادلة خلال الفترة (٢٠١١ -٢٠١٩) للعامل في قطاع الزراعة عام ٢٠١٩ بلغ حوالي ألف جنيه/ سنة أي ٤٨٧٨ جنيه/ شهر، بينما بالنسبة للدخل المحقق للقوة الشرائية المعادلة للعامل في قطاع الصناعات التحويلية بلغ حوالي ٦٢,١٠ ألف جنيه/ سنة أى ٥١٧٤ جنيه/شهر، في حين بلغ حوالي ٨٠,٥٢ ألف جنيه/ سنة أي ٦٧١٠ جنيه/ شهر في قطاع الخدمات.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الإستهلاكي- التضخم- عدالة توزيع الدخل- القوة الشرائية المعادلة.

المقدمة

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الرئيسية والداعمة بصفة أساسية في الاقتصاد القومي المصري نظراً لأهميته في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير المواد الأولية لباقي القطاعات الإنتاجية، وكذلك توفير النقد الأجنبي الضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر، فضلاً عن كونه يستوعب حوالي ٦,٣٥ مليون عامل أي نحو ٢٥,٥٦٪ من إجمالي القوى العاملة في مصر والبالغة نحو ٢٣,٨٣٠ مليون مشتغل خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠١١)[١]، ويمكن الاعتماد على مستويات الإنفاق الغذائي كمؤشر هام للتعرف على الأنماط الإنفاقية للعاملين بكل من قطاع الزراعي وغير الزراعي.

وتبرز أهمية دراسة الأنماط الاستهلاكية الغذائية باعتبارها من الدراسات الاقتصادية الهامة التي يعتمد عليها كل من واضعي ومتخذي القرار الاقتصادي بصفة عامة والسياسات الزراعية والغذائية بصفة خاصة في ظل ظروف الموجات التضخمية المرتفعة التي مرت بها مصر نتيجة الأحداث السياسية والتغيرات الاقتصادية التي مرت بمصر خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٩).

المشكلة البحثية

شهد المقتصد المصري العديد من الموجات التضخمية المرتفعة خلال الفترة (٢٠١١ -٢٠١٩) حتى بلغ معدل التضخم ذروته في عام ٢٠١٧ حيث قُدر بنحو ٢٩,٥١٪[٢]، مما أدى إلى عجز العاملين بقطاع الزراعة عن الوفاء باحتياجاتهم من السلع والخدمات خاصة السلع الغذائية منها والتي تستحوذ على ما يقرب من نصف دخول العاملين بقطاع الزراعة نتيجة انخفاض متوسط السنوي لدخل العامل الزراعي والذي بلغ حوالي ٥٣,٢٦ ألف جنيه عن دخل العامل في قطاع الصناعات التحويلية والذي بلغ حوالي ٥٦,٥٥ ألف جنيه و دخل العامل بقطاع الخدمات والذي بلغ حوالي ٧٢,٨٣ ألف جنيه مما أدى إلى هجر المزارعين لمهنة الزراعة والعمل بالقطاعات الأخرى كقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات حيث انخفضت العمالة بها بنحو ٢,٢٪ سنوياً مقابل زيادة حجم العمالة بنحو ٤,٤٪، ٣,٨٪ سنوياً في كل من قطاع الصناعات التحويلية والخدمات على الترتيب خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٩)[٣]. الأمر الذي دعا إلى دراسة الأنماط الإنفاقية

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء -الكتاب الإحصائي السنوي – أعداد متفرقة- القاهرة.

[٢] مجموعة البنك الدولي- بيانات منشورة. (http//data.worldbank.org)

[٣] جمعت وحسبت من ملحق (١).

للمشتغلين بقطاع الزراعة ومقارنته بالقطاع غير الزراعي خاصة النمط الإنفاقي الاستهلاكي الغذائي.

أهداف البحث

استهدف البحث بصفة أساسية التعرف على الأنماط الإنفاقية على مجموعات الإنفاق الرئيسية والتركيز على المجموعات الغذائية منها في القطاع الزراعي ومقارنتها بالأنماط الإنفاقية بكل من قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات، وما طرأ من تغيرات على أنماط الإنفاق الاستهلاكي منها نتيجة التغيرات السياسية والاقتصادية وما تبعها من تغيرات في مستوى المعيشة لجميع القطاعات محل الدراسة وذلك من خلال:

(١) دراسة الأهمية النسبية للأنماط الإنفاقية على مجموعات الإنفاق الرئيسية للقطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٩.

(٢) دراسة الأهمية النسبية للأنماط الإنفاقية على المجموعات الغذائية للقطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٩.

(٣) أثر نوع القطاع على الإنفاق الفردي السنوي على بنود مجموعة الطعام والشراب.

(٤) مدى عدالة توزيع الدخول بين القطاعات لمعرفة مدى قدرة العاملين بالقطاعات المختلفة محل الدراسة الوفاء بمتطلبات المعيشة في ظل ظروف التضخم.

(٥) أثر التضخم على مستوى معيشة المشتغلين بالقطاع الزراعي وغير الزراعي.

الأسلوب البحثي

اعتمد البحث على أسلوب التحليل الوصفي والكمي، حيث تم استخدام النسب المئوية البسيطة لإيجاد المتوسط السنوي للأهمية النسبية للأنماط الإنفاقية على مجموعات الإنفاق الرئيسية خاصة المجموعة الغذائية، كما تم الاستعانة ببعض طرق التحليل الكمي كتحليل التباين ثنائي الاتجاه لاختبار معنوية الفرق بين متوسط عينتين مستقلتين واختبار الفروق الاحصائية بين متوسط نسبة إنفاق القطاعات المختلفة محل الدراسة باستخدام برنامج SPSS، فضلاً عن استخدام معامل جيني لقياس عدالة توزيع الدخول في القطاعات المختلفة محل الدراسة من خلال بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للأعوام ٢٠١١، ٢٠١٩. كما تم حساب القوة الشرائية المعادلة وهي تلك القوة الشرائية التي تجعل المستهلك يحتفظ بنفس مستواه من الدخل أو الاستهلاك السابق، وذلك عن طريق تعويضه بدخل يساوي نسب التضخم استناداً إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

مصادر البيانات:

اعتمد البحث على البيانات الصادرة من كل من بحث الدخل والإنفاق الاستهلاكي عامي ٢٠١١، ٢٠١٩، والكتاب الإحصائي السنوي الصادر من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الأرقام القياسية الصادرة من قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بجانب البيانات الثانوية المنشورة من مجموعة البنك الدولي.

النتائج البحثية

أولاً: متوسط الأجور السنوية بالقيم الجارية للعاملين بقطاع الصناعات التحويلية والخدمات خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٩):

تبين من الجدول (١) والشكل (١) أن قطاع الزراعة أقل القطاعات محل الدراسة أجراً، حيث بلغ متوسط الأجر السنوي للعامل حوالي ٥٣,٢٦ ألف جنيه في مصر يليه قطاع الصناعات التحويلية حيث بلغت الأجور السنوية حوالي ٥٦,٥٥ ألف جنيه في حين يعد قطاع الخدمات من أعلى القطاعات محل الدراسة أجراً حيث بلغ متوسط الأجور حوالي ٧٢,٨٣ ألف جنيه سنوياً في مصر خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠١١).

جدول ١: متوسط الأجر السنوي بالقيم الجارية للعاملين بقطاع الزراعي والصناعات التحويلية والخدمات خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٩).

(بالألف جنيه /عامل)

السنوات	قطاع الزراعة	قطاع الصناعات التحويلية	قطاع الخدمات	متوسط أجر العامل على مستوى الجمهورية
٢٠١١	٢٨,٩٩	٣٧,٩٢	٤٥,٩٨	٤٩,٧٥
٢٠١٢	٣٦,٤٦	٤٠,٧٠	٥١,٥٠	٦٠,١٧
٢٠١٣	٤٣,١٣	٤٨,٢٤	٢٢,١٠	٦٨,٠٦
٢٠١٤	٤٤,٣٣	٥٢,٦٣	٧٨,٣١	٧٤,٨١
٢٠١٥	٥٢,٣٢	٤٩,٩٤	٨٧,١٧	٨١,٢٩
٢٠١٦	٧٤,٦٦	٦٠,٨٦	٩٣,٩١	٨٧,٤٨
٢٠١٧	٨٧,١٢	٦٢,١١	٩٩,٩٨	٩٧,٦٨
٢٠١٨	٥٤,٤٣	٧١,٣٥	١١٣,٠٩	١٠٣,٦٦
٢٠١٩	٥٧,٨٩	٨٥,١٥	٦٣,٤١	٦١,٥٨
متوسط	٥٣,٢٦	٥٦,٥٥	٧٢,٨٣	٧٦,٠٥

المصدر: جمعت وحسبت من:

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائي السنوي– أعداد متفرقة.

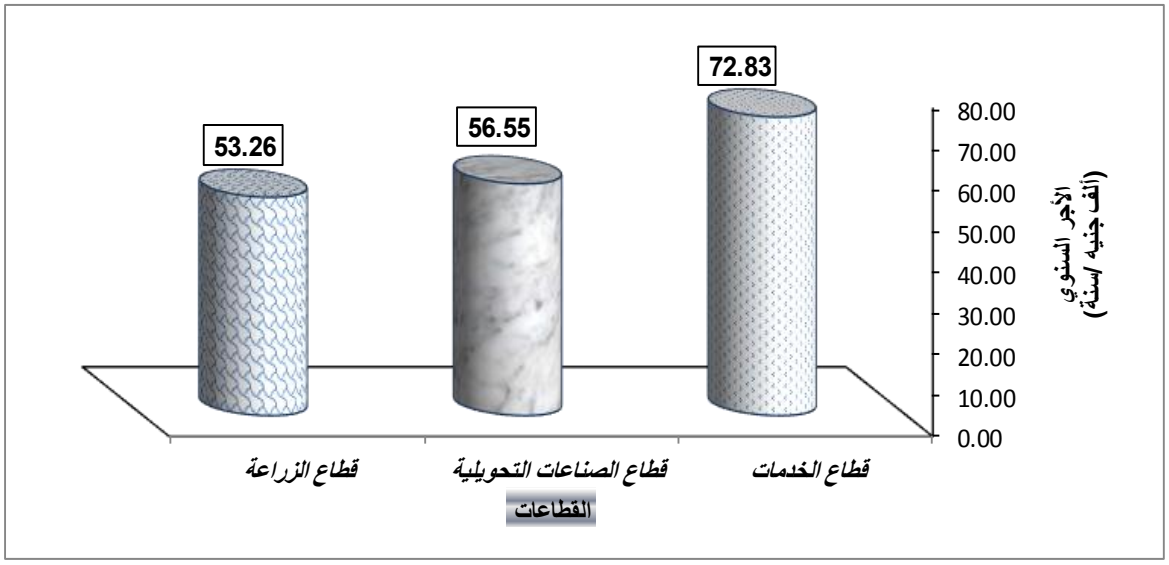

شكل ١: متوسط الأجر السنوي للعاملين بقطاع الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٩).

المصدر: جدول (١).

ومن ذلك يتضح أن الأجر السنوي قطاع الزراعة ينخفض عن نظيره بقطاع الصناعات التحويلية بحوالي ٣٢٨٨ جنيه سنوياً بينما ينخفض بحوالي ١٩,٥٧ ألف جنيه سنوياً عن متوسط الأجر السنوي بقطاع الخدمات.

ثانياً: الأهمية النسبية للإنفاق السنوي على مجموعات الإنفاق الرئيسية بقطاعات الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات في مصر خلال عامي (٢٠١١, ٢٠١٩).

بدراسة الأهمية النسبية للإنفاق السنوي على مجموعات الإنفاق الرئيسية بالقطاعات موضع الدراسة

خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٩ تبين من خلال الجدول (٢) بالقطاعات موضع الدراسة وبين الريف والحضر في تلك القطاعات تبين ما يلي:

١- بالنسبة لمجموعة الطعام والشراب: تبين أنها تحتل المركز الأول من حيث نسبة الإنفاق السنوي الفردي على مجموعات الإنفاق الرئيسية في كل من قطاع الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات.

- كما تبين انخفاض تلك النسبة بين عامي ٢٠١١، ٢٠١٩ في هذه القطاعات، حيث قدرت نسبة الإنفاق السنوي الفردي بقطاع الزراعة خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٩ بنحو ٤٨,٤٥٪، ٤١,٠٨٪ من إجمالي الإنفاق السنوي الفردي على مجموعات الإنفاق الرئيسية بينما في قطاع الخدمات قدرت بنحو ٤٨,٩٣٪، ٣٩,١٢٪ خلال نفس العامين، في حين قدرت في قطاع الصناعات التحويلية بنحو ٣٨,٧١٪، ٣٦,٤٣٪ من إجمالي الإنفاق السنوي الفردي على مجموعة الإنفاق الرئيسية.
- وبمقارنة نسبة الإنفاق السنوي الفردي على مجموعات الطعام والشراب بين الريف والحضر تبين إرتفاع نسبة الإنفاق السنوي الفردي بكل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعات التحويلية في ريف مصر عن الحضر في عامي ٢٠١١، ٢٠١٩، حيث قدرت نسبة الإنفاق السنوي الفردي بقطاع الزراعة على مجموعة الطعام والشراب بنحو ٤٨,٩٠٪، ٤١,٣١٪ من إجمالي الإنفاق السنوي الفردي على مجموعة الإنفاق الرئيسية عام ٢٠١١، ٢٠١٩ على الترتيب يليها نسبة إنفاق قطاع الصناعات التحويلية على تلك المجموعة والذي قدر بنحو ٤٤,٥١٪، ٣٨,٥٦٪ من إجمالي الإنفاق السنوي الفردي على مجموعة الإنفاق الرئيسية عام ٢٠١١، ٢٠١٩ على الترتيب في ريف مصر، بينما يُعد قطاع الخدمات هو الأعلى إنفاقاً في حضر مصر عن الريف بينما قدر متوسط الإنفاق السنوي الفردي في قطاع الخدمات بنحو ٤٩,١٥٪، ٣٨,٧٩٪ في حضر مصر بينما قدرت بنحو ٤٧,٩٨٪، ٣٨,٠٢٪ من إجمالي الإنفاق السنوي الفردي على مجموعة الإنفاق الرئيسية على الترتيب في عامي ٢٠١١، ٢٠١٩ في ريف مصر.

٢- بالنسبة لمجموعة المسكن ومستلزماته: تحتل المركز الثاني من حيث الإنفاق السنوي الفردي على مجموعات الإنفاق الرئيسية.

- يعد قطاع الزراعة الأعلى إنفاقاً على مجموعة المسكن ومستلزماته في مختلف القطاعات محل الدراسة عام ٢٠١٩ في إجمالي الجمهورية، وقد ارتفعت نسبة الإنفاق السنوي الفردي في كل من قطاع الزراعة وقطاع الخدمات في عام ٢٠١٩ عنه في عام ٢٠١١ بينما انخفضت نسبة الإنفاق السنوي الفردي في قطاع الصناعات التحويلية في عام ٢٠١٩ عنه في عام ٢٠١١.
- قدرت نسبة الإنفاق الفردي السنوي في قطاع الزراعة حوالي ١٦,٧٨٪، ١٧,٠٤٪ من إجمالي الإنفاق السنوي الفردي على مجموعات الإنفاق الرئيسية عام ٢٠١١،٢٠١٩ على الترتيب بينما قدرت نسبة الإنفاق السنوي لقطاع الخدمات على مجموعة المسكن ومستلزماته بنحو ١٦,٢٧٪، ١٦,٨٣٪ من إجمالي الإنفاق السنوي الفردي على مجموعات الإنفاق الرئيسية عام ٢٠١١، ٢٠١٩على الترتيب بينما انخفضت نسبة الإنفاق السنوي في قطاع الصناعات التحويلية عام ٢٠١٩ والتي تقدر بنحو ١٦,٦٦٪ عن نظيرها عام ٢٠١١ والتي قدرت بنحو ١٧,١٨٪ من إجمالي الإنفاق السنوي الفردي على مجموعات الإنفاق الرئيسية.
- وبمقارنة نسبة الإنفاق السنوي الفردي على مجموعات المسكن ومستلزماته بين الريف والحضر خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٩ فقد أشار الجدول إلى أن قطاع الزراعة هو أعلى القطاعات إنفاقاً في مختلف القطاعات محل الدراسة في حضر مصر

عام ٢٠١٩ عنه في عام ٢٠١١ وهذا بسبب ارتفاع نفقات مستلزمات المسكن من كهرباء ومياه وغاز وأيضاً ارتفاع أسعار أسطوانات البوتاجاز وأسعار العقارات بجانب قوانين التصالح على العقارات الخاصة بسياسة الإصلاح الاقتصادي التي تهدف إليها الحكومة من أجل زيادة الدخل القومي لمصر بجانب ارتفاع قيمة الضرائب العقارية في الحضر المصري عن الريف المصري، وتبين أيضاً انخفاض نسبة الإنفاق الفردي السنوي على مجموعة المسكن ومستلزماته في مختلف القطاعات محل الدراسة إلى الربع تقريباً في الريف المصري عام ٢٠١٩ عنه في عام ٢٠١١ حيث قدرت نسبة الإنفاق السنوي الفردي لقطاع الزراعة بنحو ١٦,٦١٪، ٥,٤٢٪ من إجمالي الإنفاق السنوي الفردي على مجموعات الإنفاق الرئيسية عام ٢٠١١، ٢٠١٩ على الترتيب بينما قدرت في قطاع الصناعات التحويلية بنحو ١٧,٦٤٪، ٤,٩٨٪ من إجمالي الإنفاق السنوي الفردي على مجموعات الإنفاق الرئيسية عام ٢٠١١، ٢٠١٩ على الترتيب بينما قدرت في قطاع الخدمات بنحو ٢٠,٠٧٪، ٨,٢٣٪ من إجمالي الإنفاق السنوي الفردي على مجموعات الإنفاق الرئيسية عام ٢٠١١، ٢٠١٩ على الترتيب وهذا راجع إلى إزالة الحكومة للتعديات على الأراضي الزراعية في الريف المصري بهدف زيادة رقعة الأراضي الزراعية من أجل استغلالها في زيادة الإنتاج الزراعي.

- ارتفاع نسبة الإنفاق السنوي الفردي على مجموعات المسكن ومستلزماته في الحضر عن الريف عام ٢٠١٩ عنه في عام ٢٠١١ حيث قدرت نسبة الإنفاق السنوي على مجموعة المسكن ومستلزماته في قطاع الزراعة بنحو ١٨,١٣٪، ٥,٤٢٪ من إجمالي الإنفاق السنوي الفردي على مجموعة الإنفاق الرئيسية في حضر وريف مصر على الترتيب، بينما قدرت هذه النسبة في قطاع الصناعات التحويلية بنحو ١٧,٢٤٪، ٤,٩٨٪ من إجمالي الإنفاق السنوي الفردي على مجموعة الإنفاق الرئيسية في حضر وريف مصر على الترتيب عام ، في حين قدرت هذه النسبة في قطاع الخدمات بنحو ١٧,٢١٪، ٨,٢٣٪ من إجمالي الإنفاق السنوي الفردي على مجموعة الإنفاق الرئيسية في حضر وريف مصر على الترتيب عام ٢٠١٩.

٣- بالنسبة لمجموعة الخدمات والرعاية الصحية:

احتلت المركز الثالث بالنسبة لإنفاق قطاع الزراعة على مجموعات الإنفاق الرئيسية.

- يحتل قطاع الزراعة المركز الأول من حيث نسبة الإنفاق السنوي على مجموعة الخدمات والرعاية الصحية عن نظيرها في باقي القطاعات محل الدراسة عامي ٢٠١١، ٢٠١٩ على الترتيب حيث قدر بنحو ٨,٢٣٪، ١٠,١٧٪ من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي الفردي السنوي عامي ٢٠١١، ٢٠١٩ على الترتيب بينما قدرت نسبة الإنفاق السنوي الفردي في قطاع الصناعات التحويلية بنحو ٧,٦٥٪، ٨,٣٧٪ من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي الفردي السنوي عامي ٢٠١١، ٢٠١٩ على الترتيب، بينما قدرت هذه النسبة بنحو ٥,٦٤٪، ٩,١٠٪ من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي الفردي السنوي عامي ٢٠١١، ٢٠١٩ على الترتيب في قطاع الخدمات.

٤- وبمقارنة نسبة الإنفاق الفردي السنوي بين الحضر والريف تبين أيضاً إرتفاع نسبة الإنفاق السنوي الفردي لمختلف القطاعات محل الدراسة على مجموعة الخدمات والرعاية الصحية في الحضر المصري عن الريف المصري في عام ٢٠١٩ عنه في عام ٢٠١١، حيث قدرت نسبة الإنفاق السنوي الفردي في قطاع الزراعة بنحو ٨,٥٠٪، ٤,٦٠٪ من إجمالي الإنفاق السنوي الفردي على مجموعة الإنفاق الرئيسية في حضر وريف مصر

جدول ٢: الأهمية النسبية للإنفاق الاستهلاكي الفردي السنوي على مجموعات الانفاق الرئيسية في مصر بقطـــاع الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات خلال عامي (٢٠١١، ٢٠١٩).

مجموعات الإنفاق الرئيسية		قطاع الزراعة		قطاع الصناعات التحويلية		قطاع الخدمات	
		٢٠١١	٢٠١٩	٢٠١١	٢٠١٩	٢٠١١	٢٠١٩
الطعام والشراب	اجمالى	٤٨،٤٥	٤١,٠٨	٣٨,٧١	٣٦,٤٣	٤٨,٩٣	٣٩,١٢
	حضر	٤٥,١٦	٣٩,١٠	٣٥,٥٧	٣٤,٧٦	٤٩,١٥	٣٨,٧٩
	ريف	٤٨,٩٠	٤١,٣١	٤٤,٥١	٣٨,٥٦	٤٧,٩٨	٣٨,٠٢
المسكن ومستلزماته	اجمالى	١٦,٧٨	١٧,٠٤	١٧,١٨	١٦,٦٦	١٦,٢٧	١٦,٨٣
	حضر	١٧,٩٩	١٨,١٣	١٧,٢١	١٧,٢٤	١٥,٣٨	١٧,٧١
	ريف	١٦,٦١	٥,٤٢	١٧,١٤	٤,٩٨	٢٠,٠٧	٨,٢٣
خدمـــات ورعايـــة صحية	اجمالي	٨,٢٣	١٠,١٧	٧,٦٥	٨,٣٧	٥,٦٤	٩,١٠
	حضر	٧,٨٦	٨,٥٠	٧,٣٣	٧,٥٢	٥,٩٢	٩,٧٩
	ريف	٨,٢٨	٤,٦٠	٨,٢٥	٥,٤٢	٤,٤٤	٤,١٦
المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات	اجمالي	٣,٧٩	٥,٣٦	٣,٤٦	٤,٨٧	٣,٩٦	٤,١٩
	حضر	٣,٧٠	٤,٨٢	٣,٢٧	٤,٧٩	٣,٧٧	٥,٧٨
	ريف	٣,٨٠	١٦,٩٢	٣,٨٢	١٥,٩١	٤,٧٩	١٥,٩٣
ملابـــس وأقمشـــة	اجمالى	٥,٤٠	٤,٦٠	٥,٣٧	٥,٢٨	٤,٣٣	٥,٢٢
	حضر	٥,٢٨	٤,٥٨	٥,٢٣	٥,١٧	٤,٠٩	٤,١٨
	ريف	٥,٤١	٣,٧٦	٥,٦٤	٣,٨٥	٥,٣٦	٣,٤٨
أثـــاث وتجهيـــزات وخدمات منزلية	اجمالى	٣,٩٦	٣,٨١	٤,٠٢	٣,٨٨	٣,٢٦	٣.٥٥
	حضر	٤,٤٢	٤,٣٣	٤,١٠	٣,٩٠	٣,٢٥	٣.٥٤
	ريف	٣,٩٠	١٠,٣٦	٣,٨٧	٩,٤٤	٣,٢٩	٨.٣١
النقـــل والمواصـــلات	اجمالى	٢,٩٧	٤,٣٢	٦,٩٩	٥,٩٨	٤,٣٠	٥.٤٦
	حضر	٣,٩٠	٤,٥٨	٨,٦٠	٦,٥٩	٤,٦٩	٥.٠٦
	ريف	٢,٨٤	٤,٢٩	٤,٠٢	٥,٢٠	٢,٦٣	٥.٩٦
الاتصـــــالات	اجمالى	١,٦٣	١,٥٨	٢,٦٨	٢,٣٤	٢,٠٥	٢.٣٧
	حضر	٢,١٤	١,٧٧	٢,٩٤	٢,٦٤	٢,١٨	٢,٣٣
	ريف	١,٥٦	١,٥٦	٢.٢٠	١,٩٥	١,٤٥	١,٦٠
الثقافـــة والرياضـــة	اجمالى	١,٥٤	١,٨٥	٢,٠٦	٢,٠٥	٠,٩٠	١,٨٥
	حضر	٢,١٤	٢,٣٤	٢,٤١	٢,٠٤	٠,٩٣	٠,٩٧
	ريف	١,٤٦	١,٨٠	١,٤٠	٢,٠٧	٠,٧٩	٢,٧٢
التعليـــــم	اجمالى	١,٦٢	٢,٥٢	٥,٠٧	٥,٣٤	٢,٧٤	٤,٠٨
	حضر	١,٧٥	٤,٣٢	٦,٥٠	٦,١٤	٢,٧٧	٢,٢٢
	ريف	١,٦٠	٢,٣٢	٢,٤٣	٤,٣٢	٢,٦٣	١,٦٨
المطاعـــم والفنـــادق	اجمالى	٢,٩٣	٣,٢٧	٣,٧٩	٤,٦٧	٤,٦٠	٤,٢٢
	حضر	٣,٠١	٣,٤٣	٣,٧٦	٥,٢١	٤,٨٠	٥,٨١
	ريف	٢,٩٢	٣,٢٥	٣,٨٤	٣,٩٩	٣,٧٤	٥,١٢
السلع والخدمات المتنوعة	اجمالى	٢,٧١	٤,٣٨	٣,٠١	٤,١٤	٣,٠٣	٤,٠٢
	حضر	٢,٦٤	٤,٠٨	٣,٠٧	٤,٠٠	٣,٠٨	٣,٨٢
	ريف	٢,٧٢	٤,٤١	٢,٨٨	٤,٣١	٢,٨٣	٤,٨١
المتوسط	اجمالى	٤,٤٠	٥,١٠	٥,٥٥	٥,٨٢	٤,٥٤	٥,٥٠
	حضر	٤,٧٦	٥,٤٣	٥,٨٠	٥,٩٥	٤,٥٩	٥,١٢
	ريف	٤,٣٤	٥,٠٤	٤,٨٦	٥,٥٩	٤,٢٠	٥,٤٢

المصدر: جمعت وحسبت من :

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك في جمهورية مصر العربية عام ٢٠١٠/٢٠١١ – القاهرة.

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك في جمهورية مصر العربية عام ٢٠١٨/٢٠١٩ – القاهرة.

- على الترتيب عام ٢٠١٩ بينما في قطاع الصناعات التحويلية قدرت هذه النسبة بنحو ٧,٥٢٪، ٥,٤٢٪ من إجمالي الإنفاق السنوي الفردي على مجموعة الإنفاق الرئيسية في حضر وريف مصر، في حين قدرت هذه النسبة في قطاع الخدمات بنحو ٩,٧٩٪، ٤,١٦٪ من إجمالي الإنفاق السنوي الفردي على مجموعة الإنفاق الرئيسية في حضر وريف مصر على الترتيب. ويرجع إرتفاع الإنفاق السنوي الفردي على مجموعة الخدمات والرعاية الصحية بسبب إرتفاع نفقات العلاج وإرتفاع أسعار الأدوية خاصة بعد إرتفاع معدل التضخم في عام ٢٠١٧ والذي تسبب في إرتفاع نفقات إستيراد المواد الخام الداخلة في تصنيع الأدوية .

٥- وقد تبين إرتفاع نسبة إنفاق السنوي للقطاع الزراعي على مجموعة الطعام والشراب، مجموعة المسكن ومستلزماته، مجموعة الخدمات والرعاية الصحية عام ٢٠١٩على الترتيب عن نظيرها في باقي القطاعات محل الدراسة.

٦- إرتفاع نسبة الإنفاق السنوي لقطاع الصناعات التحويلية على مجموعة الأثاث والتجهيزات المنزلية، والنقل والمواصلات، الإتصالات، الثقافة والرياضة والترفيه، التعليم.

كما أظهرت النتائج أن قطاع الزراعة يُعد أقل القطاعات إنفاقاً على نسبة الإنفاق الفردي السنوي على مجموعة الإنفاق الرئيسية حيث قدرت هذه النسبة بنحو ٤,٤٠٪، ٥,١٠ % عام ٢٠١١، ٢٠١٩ يليه نسبة الإنفاق الفردي السنوي بقطاع الخدمات حيث قدرت بنحو ٤,٥٤٪، ٥,٥٠٪ عام ٢٠١١، ٢٠١٩على الترتيب ثم قطاع الصناعات التحويلية والذي يعد من أعلى القطاعات إنفاقاً على مستوى الجمهورية من حيث الأهمية النسبية للإنفاق السنوي على مجموعات الإنفاق الرئيسية حيث قدر متوسط نصيب العامل حوالي ٥,٥٥٪، ٥,٨٢٪ عامي ٢٠١١، ٢٠١٩ على الترتيب.

ومما سبق يتبين أن القطاع الزراعي يُعد أقل القطاعات إنفاقاً على مجموعات الإنفاق الرئيسية في إجمالي الجمهورية، وتبين إرتفاع الأهمية النسبية للإنفاق السنوي على مجموعات الإنفاق الرئيسية في إجمالي الجمهورية وحضر وريف مصر في كل من قطاع الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات عام ٢٠١٩ عن نظيره عام ٢٠١١.

وأظهرت النتائج أن متوسط نسبة الإنفاق الفردي في قطاع الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات على مجموعة الطعام والشراب إستحوذ على ما يقرب من نصف نسبة الإنفاق السنوي الفردي على مجموعات الإنفاق الرئيسية خلال الفترة محل الدراسة (٢٠١١-٢٠١٩) في إجمالي جمهورية مصر العربية كما إنخفضت نسبة الإنفاق الإستهلاكي السنوي لمختلف القطاعات على مجموعة الطعام والشراب في عام ٢٠١٩ عنه في عام ٢٠١١ وهذا نظراً لأثار سياسة تعويم الجنيه المصري وتحرير سعر الصرف بجانب الأثار الإقتصادية الذي أحدثها فيروس كورونا. في حين تبين إنخفاض نسبة الإنفاق الفردي السنوي على مجموعة المسكن ومستلزماته في مختلف القطاعات محل الدراسة إلى الربع تقريباً في الريف المصري عام ٢٠١٩ عنه في عام ٢٠١١ وهذا راجع إلى إجراءات الإصلاح الاقتصادي التى تقوم بها الحكومة من إزالة الحكومة للتعديات على الأراضي الزراعية في الريف المصري، كما تبين إرتفاع نسبة الإنفاق السنوي الفردي على مجموعات المسكن ومستلزماته في الحضر عن الريف عام ٢٠١٩ عنه في عام ٢٠١١ وهذا بسبب إرتفاع نفقات مستلزمات المسكن.

في حين تبين أن قطاع الزراعة أعلى القطاعات موضع الدراسة من حيث نسبة الإنفاق السنوي على مجموعة الخدمات والرعاية الصحية عن نظيرها في باقي القطاعات محل الدراسة عامى٢٠١١، ٢٠١٩، بجانب إرتفاع نسبة الإنفاق الفردي السنوي على

مجموعة الخدمات والرعاية الصحية في القطاعات محل الدراسة راجع إلى إرتفاع نفقات العلاج وإرتفاع أسعار الأدوية. والنتيجة السابقة توضح أنه في القطاعات منخفضة الدخل كقطاع الزراعة يرتفع الإنفاق على المجموعات الغذائية بينما القطاعات ذات الدخل المرتفع ينخفض بها الإنفاق على المجموعات الغذائية حيث أن الإنفاق موجه إلى المجموعات الغير غذائية وهذا ما يتفق مع قانون إنجل.

ثالثاً: الأهمية النسبية للإنفاق الإستهلاكي السنوي الفردي على المجموعات الغذائية بقطاع الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات في مصر خلال عامي (٢٠١١, ٢٠١٩).

بدراسة الأهمية النسبية للإنفاق الفردي السنوي على المجموعات الغذائية بالقطاعات موضع الدراسة خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٩ تبين من خلال الجدول(٣) بالقطاعات موضع الدراسة وبين الريف والحضر في تلك القطاعات تبين ما يلي:

١- مجموعة اللحوم: احتلت نسبة الإنفاق السنوي على مجموعة اللحوم المركز الأول في مختلف القطاعات محل الدراسة وهذا راجع إلى ارتفاع سعرها ومحاولة المشتغلين بالقطاعات محل الدراسة الحصول على البروتين الحيواني مهما زاد سعره وهذا ما يضطره أحياناً لاستخدام تكلفة الفرصة البديلة والتضحية ببعض السلع الغذائية من أجل الإنفاق على اللحوم بالرغم من أن الإنفاق على اللحوم يشكل عبئاً على ميزانية الأسرة، حيث ارتفع متوسط الإنفاق الاستهلاكي السنوي لقطاع الزراعة على مجموعة اللحوم عن نظيره في باقي القطاعات محل الدراسة سواء في إجمالي الجمهورية أو الحضر والريف المصري خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٩، حيث قدر متوسط الإنفاق الإستهلاكي السنوي بقطاع الزراعة على مجموعة اللحوم حوالي ٢٩,٣٥٪، ٢٧,٤٥٪ من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي السنوي على مجموعة الطعام والشراب خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٩ على الترتيب يليه الإنفاق الإستهلاكي السنوي بقطاع الصناعات التحويلية حيث قدر بنحو ٢٨,٣٢٪، ٢٦,٨١٪ بينما قدرت هذه النسبة في قطاع الخدمات بنحو ٢٧,٤٢٪، ٢٤,٢٤٪ من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي السنوي على مجموعة الطعام والشراب خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٩ على الترتيب. كما تبين التقارب الشديد في الأنماط الإنفاقية الإستهلاكية لمجموعة اللحوم في الريف والحضر المصري بكل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعات التحويلية عامى ٢٠١١، ٢٠١٩. بينما ارتفعت نسبة الإنفاق الفردي السنوي على مجموعة اللحوم في قطاع الخدمات في الريف المصري عن الحضر المصري عام ٢٠١٩ حيث قدر متوسط الإنفاق الإستهلاكي السنوي بنحو ٢٠,٦٣٪، ٢٦,٣٣٪ من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي السنوي على مجموعة الطعام والشراب في ريف وحضر مصر على الترتيب عام ٢٠١٩.

٢- مجموعة الحبوب والخبز: احتلت المركز الثاني من حيث متوسط نسبة الإنفاق السنوي لقطاع الزراعة حيث انخفضت نسبة الإنفاق السنوي على مجموعة الحبوب والخبز عام ٢٠١٩ والتي قدرت بنحو ١٣,٦٤٪ من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي السنوي على مجموعة الطعام والشراب عن مثيلتها عام ٢٠١١ حيث قدرت نسبة الإنفاق السنوي على مجموعة الحبوب والخبز بنحو ١٦,٤٤٪ من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي السنوي على مجموعة الطعام والشراب ويرجع ارتفاع نسبة الإنفاق على الحبوب والخبز نتيجة إرتفاع اسعار الحبوب في البورصة العالمية وأيضاً استخدام الحبوب كعلف للماشية، كما أنها تعتبر مواد مالئة للمعدة يعتمد عليها محدودي الدخل في القطاعات محل الدراسة.

٣- وقد لوحظ ارتفاع نسبة الإنفاق السنوي على مجموعة الحبوب والخبز بقطاع الخدمات عام ٢٠١٩ عن نظيرتها عام ٢٠١١ بنسبة قدرت بنحو

١٥,٣٨٪، ١٢,٨٩٪ عام ٢٠١٩، ٢٠١١على الترتيب من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي السنوي على مجموعة الطعام والشراب على الترتيب، بينما تبين عدم التغير في نسبة إنفاق السنوي بقطاع الصناعات التحويلية على مجموعة الحبوب والخبز خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٩.

جدول ٣: الأهمية النسبية للإنفاق السنوي الفردي على المجموعات الغذائية في كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٩.

مجموعة الطعام والشراب		قطاع الزراعة		قطاع الصناعات التحويلية		قطاع الخدمات	
		٢٠١١	٢٠١٩	٢٠١١	٢٠١٩	٢٠١١	٢٠١٩
مجموعة اللحوم	اجمالى	٢٩,٣٥	٢٧,٤٥	٢٨,٣٢	٢٦,٨١	٢٧,٤٢	٢٤,٢٤
	حضر	٢٩,٧١	٢٧,٤٤	٢٨,٥٨	٢٦,٨٨	٢٨,٢٥	٢٠,٦٣
	ريف	٢٩,٣٠	٢٧,٤٦	٢٧,٩٥	٢٦,٧٢	٢٣,٧٧	٢٦,٣٣
مجموعة الحبوب والخبز	اجمالى	١٦,٤٤	١٣,٦٤	١٣,١٨	١٣,٦٨	١٢,٨٩	١٥,٣٨
	حضر	١٤,٦١	١٢,٩٨	١١,٩٦	١٣,١٣	١٢,٠٣	١٨,٢٦
	ريف	١٦,٦٨	١٣,٧١	١٤,٩٨	١٤,٣١	١٦,٦٨	١٣,٩٧
مجموعة الخضر	اجمالى	١٥,٧٢	١٤,٩٦	١٥,١٧	١٤,٠٧	١٦,٣٤	١٥,٧٠
	حضر	١٥,٨٢	١٤,٣٩	١٤,٣٥	١٣.٤١	١٥,٩٠	١٥,٥٢
	ريف	١٥,٧١	١٥,٠٢	١٦,٣٩	١٤,٨٤	١٨,٢٨	١٦,٥٣
مجموعة الألبان والجبن والبيض	اجمالى	١٠,٨٤	١٠,٥٥	١٢,٨٢	١٣,٢٩	١٤,١٥	١٣,٦٢
	حضر	١١,٤٨	١١,٣٢	١٤,٠٨	١٥,٠٧	١٤,٧٩	١٧,٢٦
	ريف	١٠,٧٥	١٠,٤٧	١٠,٩٦	١١,٢٥	١١,٣٠	١٠,٤٥
مجموعة الزيوت والدهون	اجمالى	٧,٥٢	١٠,١١	٦,٦٧	٨,٥٩	٦,٥٠	٨,٦٩
	حضر	٦,٤٣	٨,٩١	٦,٣٩	٨,٠٤	٦,٣٥	٦,٨٢
	ريف	٧,٦٦	١٠,٢٤	٧,٠٩	٩,٢٢	٧,١٦	٩,١٧
مجموعة الفاكهة	اجمالى	٦,١٢	٥,٢٧	٦,٩٤	٥,٦٤	٥,٨١	٤,٨٢
	حضر	٦,٩٩	٥,٢٩	٦,٩٩	٥,٥٠	٥,٦٩	٥,٥١
	ريف	٦,٠١	٥,٢٧	٦,٨٦	٥,٧٩	٦,٣٢	٥,٤٠
مجموعة الأسماك	اجمالى	٥,٦٢	٦,٢٨	٧,٢٥	٦,٨٩	٧,٠١	٦,٠٨
	حضر	٦,٨٠	٨,١٨	٧,٧٦	٧,٠٨	٦,٩٨	٤,٤٠
	ريف	٥,٤٦	٦,٠٨	٦,٥٠	٦,٦٨	٧,١٤	٦,١١
مجموعة السكر والأغذية السكرية	اجمالى	٤,٠٣	٦,١٦	٤,٦٢	٥,٣١	٤,٤٩	٥.١٩
	حضر	٣,٨٠	٥,٦٦	٤,٦٩	٤,٩٠	٤,٤٢	٣,٦١
	ريف	٤,٠٦	٦,٢١	٤,٥٣	٥,٧٨	٤,٧٩	٦,٠٦
مشروبا ت غير كحولية	اجمالى	٢,٨٥	٣.٥٢	٣,٢٠	٣,٧٣	٣,٤٦	٣,٩١
	حضر	٢,٨٠	٣.٧٣	٣,٣٣	٤,٠٢	٣,٥٧	٥,٦٣
	ريف	٢,٨٦	٣,٥٠	٣,٠١	٣,٤١	٢,٩٧	٣,٦٣
أخرى	اجمالى	١,٥٠	٢,٠٦	١,٨٢	١,٩٩	١,٩٣	٢,٣٦
	حضر	١,٥٧	٢,٠٩	١,٨٨	١,٩٨	٢,٠٠	٢,٣٧
	ريف	١,٤٩	٢,٠٦	١,٧٣	٢,٠١	١,٥٨	٢,٣٥

المصدر: جمعت وحسبت من:

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك في جمهورية مصر العربية عام ٢٠١٠/٢٠١١ – القاهرة.

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك في جمهورية مصر العربية عام ٢٠١٨/٢٠١٩ – القاهرة.

٤- مجموعة الخضر: احتلت المركز الثالث من حيث متوسط نسبة الإنفاق السنوي لقطاع الزراعة حيث انخفضت نسبة الإنفاق السنوي على مجموعة الخضر عام ٢٠١٩ عن نظيرتها عام٢٠١١ وقد قدرت نسبة الإنفاق السنوي في قطاع الزراعة بنحو ١٥,٧٢٪، ١٤,٩٦٪ من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي السنوي على مجموعة الطعام والشراب عامي ٢٠١١، ٢٠١٩ على الترتيب، في حين قدرت نسبة الإنفاق السنوي في قطاع الصناعات التحويلية بنحو ١٥,١٧٪، ١٤,٠٧٪ من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي السنوي على مجموعة الطعام والشراب عامي ٢٠١١، ٢٠١٩ على الترتيب، بينما قدرت نسبة الإنفاق السنوي على مجموعة الخضر في قطاع الخدمات بنحو ١٦,٣٤٪، ١٥,٧٠٪ من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي السنوي على مجموعة الطعام والشراب.

٥- مجموعة الألبان والجبن والبيض: احتلت المركز الرابع من حيث متوسط نسبة الإنفاق السنوي لقطاع الزراعة حيث إنخفضت نسبة الإنفاق السنوي على مجموعة الألبان والجبن والبيض في عام ٢٠١٩ عن نظيرها عام ٢٠١١ وقد قدرت نسبة الإنفاق السنوي في قطاع الزراعة بنحو ١٠,٨٤٪، ١٠,٥٥٪ من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي السنوي على مجموعة الطعام والشراب عامي ٢٠١١، ٢٠١٩ على الترتيب، في حين قدرت نسبة الإنفاق السنوي في قطاع الصناعات التحويلية بنحو ١٢,٨٢٪، ١٣,٢٩٪ من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي السنوي على مجموعة الطعام والشراب عامي ٢٠١١، ٢٠١٩ على الترتيب، حيث قدرت نسبة الإنفاق السنوي على مجموعة الألبان والجبن والبيض في قطاع الخدمات بنحو ١٤,١٥٪، ١٣,٦٢٪ من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي السنوي على مجموعة الطعام والشراب عامي ٢٠١١، ٢٠١٩ على الترتيب.

٦- مجموعة الزيوت والدهون: احتلت المركز الخامس من حيث متوسط نسبة الإنفاق السنوي لقطاع الزراعة وتبين أن قطاع الزراعة هو الأعلى إنفاقاً من حيث نسبة الإنفاق السنوي على مجموعة الزيوت والدهون، حيث ارتفعت نسبة الإنفاق السنوي على مجموعة الزيوت والدهون في الريف المصري عن الحضر المصري عام ٢٠١٩ بنسبة قدرت بنحو ١٠,٢٤٪،٨,٩١٪، لكل من الريف والحضر على الترتيب عن نظيرتها عام ٢٠١١ بنسبة قدرت بنحو ٧,٦٦٪، ٦,٤٣٪ لكل من الريف والحضر على الترتيب. وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار الزيوت والدهون خاصة زيت الطعام الحر والمدعم ونسبة دعم الدولة للزيت في الريف أعلى من الحضر حوالي ٨٩,٤٪ في الريف، ٧٥,٧٪ في الحضر[١] عام ٢٠١٩ وارتفاع الأسعار العالمية للزيوت، بجانب أن كلما زاد الدخل انخفض الإنفاق على الزيوت.

ومما سبق تبين التقارب الشديد في الإنفاق السنوي الفردي بين الحضر والريف على مجموعة الزيوت والدهون، الفاكهة، الأسماك، السكر والأغذية السكرية، مشروبات غير كحولية. كما تبين ارتفاع نسبة الإنفاق السنوي لقطاع الزراعة على كل من مجموعة اللحوم ومنتجاتها، مجموعة الزيوت والدهون، مجموعة السكر والأغذية السكرية بينما يعد قطاع الزراعة الأقل إنفاقاً على مجموعة الحبوب والخبز، مجموعة اللبن والجبن والبيض، مجموعة الأسماك، مجموعة المشروبات الغير كحولية، كما ارتفع الإنفاق السنوي الفردي في الريف عن الحضر عام ٢٠١٩ على كل من مجموعة اللحوم، مجموعة الخضر، مجموعة الزيوت والدهون، مجموعة السكر والأغذية السكرية، وهذا دليل على اتجاه العامل الزراعي والغير زراعي نحو الاعتماد على المصادر

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك – ٢٠١٩/٢٠٢٠.

الحيوانية على حساب المصادر النباتية وتعديل نمط استهلاكه الغذائي، وهو أمر تنشده السياسة الاقتصادية في مصر لتحسين المستوى الغذائي للفرد. مما يعني أن المشتغلين بجميع القطاعات يحاولون الحصول على العناصر الغذائية المفيدة من بروتين حيواني وخضر على حساب الكربوهيدرات والحبوب والدهون مهما كان حجم الإنفاق وزيادة الوعي الغذائي والصحي لدي المشتغلين في جميع القطاعات محل الدراسة.

رابعاً: أثر نوع القطاع على الإنفاق الفردي على المجموعات الغذائية في مصر:

بإجراء اختبار F للكشف عن وجود فروق معنوية إحصائياً بين متوسط الإنفاق الفردي على القطاعات المختلفة محل الدراسة وهي القطاع الزراعي والصناعات التحويلية والخدمات خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٩ حيث إن:

١- **الفرض الأصلي (الصفري) H_0:** عدم وجود فرق معنوي بين متوسطات الإنفاق على المجموعات الغذائية في كل من القطاع الزراعي والصناعات التحويلية وقطاع الخدمات خلال عامي الدراسة.

٢- **الفرض البديل (H_1):** وجود فرق معنوي بين متوسطات الإنفاق على المجموعات الغذائية في كل من القطاع الزراعي والصناعات التحويلية وقطاع الخدمات خلال عامي الدراسة.

ومن خلال الجدول (٤) والذي يوضح نتائج تحليل التباين ثنائي الاتجاه F للكشف عن وجود فروق معنوية إحصائياً بين متوسط نسبة الإنفاق الفردي على القطاعات المختلفة فقد تبين وجود فروق معنوية بين متوسط الإنفاق الفردي للمشتغلين بالقطاعات المختلفة الثلاثة (الزراعي– الصناعات التحويلية– الخدمات) في إجمالي الجمهورية خلال عامي (٢٠١١، ٢٠١٩) عند مستوى معنوية ٠,٠١ عام ٢٠١١ و٢٠١٩، وتبين أيضاً وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط الإنفاق الفردي على المجموعات الغذائية.

وأوضح الجدول(٥) أن قطاع الخدمات يعد أعلى القطاعات إنفاقاً عام ٢٠١١، ٢٠١٩ على الترتيب يليها قطاع الصناعات التحويلية عام ٢٠١٩ ثم قطاع الزراعة عام ٢٠١٩ ثم قطاع الصناعات التحويلية عام ٢٠١١ يليه قطاع الزراعة عام ٢٠١١. وقد تبين من خلال اختبار المقارنات البعدية بواسطة أقل فرق معنوي لاختبار الفروق بين متوسطين أو أكثر (LSD) أن قطاع الخدمات يأتي في المقام الأول من حيث متوسط نسبة الانفاق الفردي يليه متوسط الإنفاق الفردي في قطاع الصناعات التحويلية ثم متوسط الإنفاق الفردي في قطاع الزراعة.

كما تبين عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين متوسط نسبة الإنفاق الفردي بين قطاع الزراعة عام ٢٠١١ و ٢٠١٩ وأيضاً عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين قطاع الزراعة والصناعات التحويلية خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٩ أي عدم الاختلاف في الأنماط الإنفاقية في كل من قطاع الزراعة والصناعات التحويلية.

جدول ٤: نتائج تحليل التباين ثنائي الاتجاه لقياس الفروق الإنفاقية بين القطاعات وبين المجموعات الغذائية خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٩

البيان	التباين	ف		
		اجمالي الجمهورية	حضر الجمهورية	ريف الجمهورية
متوسط الإنفاق الفردي للمشتغلين بالقطاعات المختلفة محل الدراسة	بين المجموعات الغذائية	**٣,٣٣١	**١٦,٤٦	**١٨,٦٤٥
	بين القطاعات	**١٨,٠٠٢	**٦,٤٧	**٢,٧٨٥

** معنوي عند ٠,٠١

المصدر: نتائج تحليل التباين من خلال برنامج spss .

جدول ٥: نتائج تحليل التباين ثنائي الاتجاه لقياس الفروق بين متوسط الإنفاق السنوي الفردي على المجموعات الغذائية للعاملين في القطاعات محل الدراسة في مصر خلال عامي (٢٠١١ ، ٢٠١٩).

القطاعات المختلفة		إجمالي الجمهورية	حضر الجمهورية	ريف الجمهورية
قطاع الزراعة ٢٠١١	قطاع الزراعة ٢٠١٩	٠,٠٦٧-	٠,٧٨٤-	٠,٠٧٣-
	قطاع الصناعات التحويلية ٢٠١١	٠,٠٦٠-	٠,٤١٨	٠,١٧٤-
	قطاع الصناعات التحويلية ٢٠١٩	٠,١٣١-	٠,٢٨١	٠,٣٣٢-
	قطاع الخدمات ٢٠١١	**٢,٤١٦-	**٢,٦٢-	**٩,٨٢-
	قطاع الخدمات ٢٠١٩	**٢,٢٩٩-	**٢,٥٩-	**٨,١٠-
قطاع الزراعة ٢٠١٩	قطاع الزراعة ٢٠١١	٠,٠٦٧	٠,٧٨	٠,٠٧٣
	قطاع الصناعات التحويلية ٢٠١١	٠,٠٠٧	١,٢٠٢	٠,١٠-
	قطاع الصناعات التحويلية ٢٠١٩	٠,٠٦٤-	١,٠٦٥	٠,٢٦-
	قطاع الخدمات ٢٠١١	**٢,٣٤٩-	**١,٨٤-	**٩,٧٥-
	قطاع الخدمات ٢٠١٩	**٢,٢٣٢-	**١,٨١-	**٨,٠٢-

** معنوي عند ٠,٠١

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات التحليل على spss

بينما يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط نسبة الإنفاق الفردي بين قطاع الزراعة وقطاع الخدمات خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٩ أي يوجد اختلاف بين الأنماط الإنفاقية بين قطاع الزراعة وقطاع الخدمات وهذا ما يتفق مع ما تم تناوله سابقاً.

وقد تبين من الجدول(٦) ارتفاع متوسط نسبة الإنفاق الفردي على المجموعات الغذائية في جميع القطاعات المختلفة محل الدراسة عام ٢٠١٩ عنه في عام ٢٠١١، وتبين أن قطاع الزراعة يعد أقل القطاعات إنفاقاً على المجموعات الغذائية يليه قطاع الصناعات التحويلية ثم قطاع الخدمات.

كما تبين أن مجموعة اللحوم تستحوذ على أعلى نصيب من إنفاق المشتغلين بالقطاعات المختلفة محل الدراسة يليها مجموعة الخضر، ثم مجموعة الحبوب والخبز، مجموعة الألبان والجبن والبيض، مجموعة الزيوت والدهون، مجموعة الأسماك، مجموعة الفاكهة، مجموعة السكر والمنتجات السكرية، مجموعة المشروبات غير الكحولية، مجموعة منتجات الأغذية.

وبالتركيز على الأنماط الإنفاقية للمشتغلين بقطاع الزراعة من خلال تحليل التباين ثنائي الإتجاه تبين من الجدول (٧) إرتفاع متوسط نسبة الإنفاق الفردي على المجموعات الغذائية في القطاع الزراعي موضع الدراسة في عام ٢٠١٩ عنه في عام ٢٠١١، وإرتفاع إجمالي متوسط الإنفاق السنوي الفردي للمشتغلين بالحضر المصري بمقدار ١٠ أضعاف عن إنفاق المشتغلين بالريف المصري حيث قدر متوسط إجمالي الإنفاق الفردي السنوي للمشتغلين بالحضر المصري حوالي ٦٦,٢٪، ١٤٥٪ في كل من عام ٢٠١١، ٢٠١٩ على الترتيب بينما قدر متوسط إجمالي الإنفاق الفردي السنوي للمشتغلين بالريف المصري نحو ٧٪، ١٤٪ عامي ٢٠١١، ٢٠١٩ عل الترتيب وهذا راجع إلى إرتفاع أسعار الغذاء بدرجة لا تتناسب مع الدخول وعدم تغير الأنماط الإنفاقية على المجموعات الغذائية خلال سنوات الدراسة.

وقد تبين من خلال اختبار المقارنات البعدية بواسطة أقل فرق معنوي لقياس الفروق بين الإنفاق السنوي الفردي للمشتغلين بالقطاعات محل الدراسة في حضر وريف مصر وإجمالي الجمهورية تبين من خلال الجدول (٨) وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط الإنفاق السنوي الفردي على مجموعة اللحوم والمجموعات الغذائية

جدول ٦: نتائج تحليل التباين ثنائي الاتجاه لقياس متوسط الإنفاق السنوي الفردي على المجموعات الغذائية للعاملين في القطاع الزراعي والصناعات التحويلية والخدمات في مصر خلال عامي (٢٠١١، ٢٠١٩).

المجموعات الغذائية	قطاع الزراعة ٢٠١١	قطاع الزراعة ٢٠١٩	قطاع الصناعات التحويلية ٢٠١١	قطاع الصناعات التحويلية ٢٠١٩	قطاع الخدمات ٢٠١١	قطاع الخدمات ٢٠١٩	إجمالي
مجموعة الحبوب والخبز	٠,١	٠,١٨	٠,١٦	٠,٢٧	٣,٢	٣,٦٣	١,٢٥٧
مجموعة اللحوم	٠,١٨	٠,٣٦	٠,٣٥	٠,٥٢	٦,٨	٥,٧٣	٢,٣٢٣
مجموعة الأسماك	٠,٠٤	٠,٠٨	٠,٠٩	٠,١٣	١,٧٤	١,٤٤	٠,٥٨٧
مجموعة الألبان والجبن والبيض	٠,٠٧	٠,١٤	٠,١٦	٠,٢٦	٣,٥١	٣,٢٢	١,٢٢٧
مجموعة الزيوت والدهون	٠,٠٥	٠,١٣	٠,٠٨	٠,١٧	١,٦١	٢,٠٥	٠,٦٨٢
مجموعة الفاكهة	٠,٠٤	٠,٠٧	٠,٠٩	٠,١١	١,٤٤	١,١٤	٠,٤٨٢
مجموعة الخضر	٠,١	٠,١٩	٠,١٩	٠,٢٨	٤,٠٥	٣,٧١	١,٤٢٠
مجموعة السكر والمنتجات السكرية	٠,٠٣	٠,٠٨	٠,٠٦	٠,١	١,١١	١,٢٣	٠,٤٣٥
منتجات الأغذية	٠,٠١	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٤٨	٠,٥٦	٠,١٩٠
المشروبات الغير كحولية	٠,٠٢	٠,٠٥	٠,٠٤	٠,٠٧	٠,٨٦	٠,٩٢	٠,٣٢٧
اجمالي	٠,٠٦٤	٠,١٣١	٠,١٢٤	٠,١٩٥	٢,٤٨	٢,٣٦٣	٠,٨٩٣

المصدر: نتائج تحليل التباين من خلال برنامج spss.

جدول ٧: نتائج تحليل التباين ثنائي الاتجاه لقياس متوسط الإنفاق السنوي الفردي على المجموعات الغذائية للمشتغلين بالقطاع الزراعي في مصر خلال عامي (٢٠١١، ٢٠١٩).

المجموعات الغذائية	اجمالي الجمهورية		حضر مصر		ريف مصر	
	قطاع الزراعة ٢٠١١	قطاع الزراعة ٢٠١٩	قطاع الزراعة ٢٠١١	قطاع الزراعة ٢٠١٩	قطاع الزراعة ٢٠١١	قطاع الزراعة ٢٠١٩
مجموعة اللحوم	٠,١٨	٠,٣٦	١,٩٦	٣,٩٧	٠,٢	٠,٣٩
مجموعة الخضر	٠,١	٠,١٩	١,٠٥	٢,٠٨	٠,١١	٠,٢١
مجموعة الحبوب والخبز	٠,١	٠,١٨	٠,٩٧	١,٨٨	٠,١٢	٠,١٩
مجموعة الألبان والجبن	٠,٠٧	٠,١٤	٠,٧٦	١,٦٤	٠,٠٧	٠.١٥
مجموعة الزيوت والدهون	٠,٠٥	٠,١٣	٠,٤٣	١,٢٩	٠,٠٥	٠.١٥
مجموعة الأسماك	٠,٠٤	٠,٠٨	٠,٤٥	١,١٨	٠,٠٤	٠.٠٩
مجموعة السكر والمنتجات السكرية	٠,٠٣	٠,٠٨	٠,٢٥	٠,٨٢	٠,٠٣	٠,٠٩
مجموعة الفاكهة	٠,٠٤	٠,٠٧	٠,٤٦	٠,٧٦	٠,٠٤	٠,٠٧
المشروبات غير الكحولية	٠,٠٢	٠,٠٥	٠,١٩	٠,٥٤	٠,٠٢	٠,٠٥
منتجات الأغذية	٠,٠١	٠,٠٣	٠,١	٠,٣	٠,٠١	٠,٠٣
اجمالي	٠,٠٦٤	٠,١٣	٠,٦٦٢	١,٤٥	٠,٠٦٩	٠,١٤

المصدر: نتائج تحليل التباين من خلال برنامج spss.

وهذا الفرق لصالح مجموعة اللحوم حيث إنها تستحوذ على معظم الدخل المخصص للإنفاق على المجموعات الغذائية على مستوى الجمهورية وريف وحضر مصر. وعدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مجموعة اللحوم وبين مجموعة الحبوب والخبز في ريف مصر، ومجموعة الخضر في ريف مصر، وهذا يرجع للعادات الاستهلاكية والغذائية في الريف.

جدول ٨: نتائج تحليل التباين ثنائي الاتجاه لقياس الفروق بين متوسط الإنفاق السنوي الفردي على المجموعات الغذائية بواسطة أقل فرق معنوي (LSD) للمشتغلين بالقطاع الزراعي في مصر خلال عام (٢٠١١، ٢٠١٩).

المجموعات الغذائية		اجمالي	الحضر	الريف
مجموعة اللحوم	مجموعة الحبوب والخبز	١,٠٦٦٧**	١,٦٨٣**	٣,٠٤غ.م
	مجموعة الأسماك	١,٧٤**	٢,٩٧**	٥,٧٩**
	مجموعة الألبان والجبن	٠٩٧,١**	١,٦٤**	٤,٤٥*
	مجموعة الزيوت والدهون	١,٦٤٢**	٢,٨٦**	٥,٣٤**
	مجموعة الفاكهة	١,٨٤٢**	٣,٠٦**	٦,٠٣**
	مجموعة الخضر	٠,٩٠٣غ.م	١,٥٦**	٢,٤١غ.م
	مجموعة السكر والمنتجات السكرية	١,٨٩**	٣,٢٧٢**	٦,٢٠**
	منتجات الأغذية	٢,١٣٣**	٣,٦١٢**	٧,٢٨**
	مجموعة المشروبات الغير كحولية	١,٩٩٧**	٣,٢٧٨**	٦,٨٦**

*معنوي عند ٠,٠٥. ** معنوي عند ٠,٠١.

المصدر: نتائج تحليل التباين من خلال برنامج spss .

ومما سبق تبين من خلال تحليل التباين ثنائي الإتجاه لمتوسط عينتين مستقلين إرتفاع متوسط نسبة الإنفاق السنوي الفردي للمشتغلين بجميع القطاعات عام ٢٠١٩ عن نظيرتها عام ٢٠١١، وأن مجموعة اللحوم استحوذت على أعلى نصيب من المنفق على المجموعات الغذائية بسبب إرتفاع سعرها يليه الخضر، وبالتركيز على قطاع الزراعة تبين إرتفاع اجمالي متوسط الإنفاق الفردي على المجموعات الغذائية في الحضر حوالي ١٠ أضعاف في الريف نظراً لأمور تتعلق بتكاليف نقل وتسويق الغذاء من الريف إلى الحضر بالإضافة إلى إرتفاع أسعار الوقود وأزمات الوقود التى مرت بها مصر خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، والمرتبطة بالتغيرات السياسية التي مرت بها البلاد وأيضاً ارتفاع أسعار الأعلاف الذي تسبب في ارتفاع أسعار مجموعة البروتين الحيواني وهذا ما يؤكده اختبار المقارنات البعدية بواسطة أقل فرق معنوي بين المنفق سنوياً على المجموعات الغذائية للمشتغلين بالقطاعات المختلفة محل الدراسة حيث تبين وجود تباين واضح بين متوسط نسبة الإنفاق الفردي السنوي بين مجموعة اللحوم وباقي المجموعات الغذائية في اجمالي الجمهورية وحضر وريف مصر ماعدا مجموعة الحبوب والخبز والخضر في ريف مصر حيث اتسمت بعدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط نسبة الإنفاق الفردي السنوي بين مجموعة اللحوم ومجموعة الحبوب والخبز ومجموعة الخضر في ريف مصر.

خامساً: تقدير عدالة توزيع الدخل بالقيم الجارية والحقيقية خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠١١).

تكمن أهمية تقدير مدى عدالة توزيع الدخل لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية للعاملين بمختلف القطاعات محل الدراسة ولما لها من انعكاسات على مدى التوازن والرضا النفسي لأفراد المجتمع وارتباطه بتحقيق النمو في المقتصد الوطني، وبالرغم من النمو الذي شهدته مصر في الفترة الأخيرة بالرغم من حدوث التغيرات السياسية والاقتصادية فقد رافق هذا النمو تفاوت في توزيع الدخل. وقد تم تقدير معامل جيني بالأسعار الجارية والحقيقية لمعرفة مدى عدالة توزيع الدخل بين المشتغلين في كل من القطاع الزراعي والصناعات التحويلية والخدمات. ومعامل جيني هو مؤشر يعبر عن عدالة توزيع الأجور للمستهلكين

وكلما أقتـــرب معامل جيني من الصفر، دل ذلك على تجانس مستويات الأجور للمستهلكين أي وجود عدالة في توزيع الدخل وكلما اقتـــرب من الواحد الصحيح دل ذلك على التفاوت الكبيـــر في مستويات الأجور أي عدم وجود عدالة في توزيع الدخل[١]. ويتم حساب معامل جيني[٢] بواسطة:

$$G = \sum X_i Y_{i+1} - \sum Y_i X_{i+1} / 10000$$

حيث إن:

G: معامل جيني، X_i: النســـبة المئويـــة المتجمعـــة الصاعدة لعدد الأفـــراد بالعينـــة، Y_i: النســـبة المئويـــة المتجمعة الصاعدة للدخل.

من الجدول (٩) تبين إنخفاض عدالة توزيع الأجور بالقيم الجارية بقطاع الزراعة بينما هناك عدالة في توزيع تلك الأجور للعاملين بقطاعي الصناعات التحويلية والخدمات خلال فترة الدراسة، ولكن في حالة استبعاد أثر التضخم على الأجور تبين تحقيق عدالة في توزيع الأجور في قطاع الزراعة بصورة رئيسية

وكذلك قطاع الخدمات مما يدل على التقارب الشديد في الأجور الزراعية بحيث إنخفض قيمة معامل جيني للأجور من نحو ٠,١٧ بالقيم الجارية إلى نحو ٠,٠٠٣ بالقيم الحقيقية في قطاع الزراعة ، في حين إنخفض من نحو ٠,٠٨ بالقيم الجارية إلى نحو ٠,٠٦ بالقيم الحقيقية في قطاع الخدمات بينما زادت من نحو ٠,٠٧ بالقيم الجارية إلى نحو بالقيم الحقيقية, مما يدل على محاولة الدولة للعمل على تحقيق العدالة النسبية في توزيع الدخل بجميع القطاعات محل الدراسة.

سادساً: تقدير القوة الشرائية المعادلة:

ظهر مفهوم القوة الشرائية المعادلة في الولايات المتحدة في الثلاثينيات وبدأ تطبيقه في قطاع الزراعة بهدف رفع أجور المزارعين، حيث لوحظ ارتفاع أسعار السلع الزراعية وغير الزراعية، الأمر الذي كان يمكن أن يؤدي إلى هجر المزارعين لمهنة الزراعة. وقد عملت الحكومة على تقدير الأسعار المعادلة للمنتجات الزراعية أولاً وهي تلك الأسعار التي تعادل أسعار المنتجات الزراعية إلى سابق مستواها حتى يظل المزارع على نفس مستوي الدخل السابق، إلا أنه يتم الأخذ أخيراً بمفهوم القوة الشرائية المعادلة والتي تحاول الحكومة من خلالها تحقيق دخل يعادل دخل سابق لسنة الأساس حتى لا ينخفض مستوي معيشة العامل الزراعي وغير زراعي.

وبالتالي فإن مفهوم القوة الشرائية المعادلة للمشتغلين في هذه الدراسة يقصد به تعديل القوة الشرائية للنقـــود حتى يظل المستهلك عند نفس المســـتوى الســـابق مـــن الاستهلاك، ويعني ذلك توفير الدخل لهؤلاء المشـــتغلين الذي يكفل لهم شراء نفس السلع التي كانوا يســـتهلكونها قبل ارتفاع المستوى العام للأسعار أو بمعني أخر يـــتم تقدير الدخل اللازم الجديد ليظل الشـــخص علـــى ذات مستوى الدخل السابق الذي يكفـــل لـــه ذات المســـتوى الاســـتهلاكي الســـابق خـــلال الفتـــرة مـــن (٢٠١١ – ٢٠١٩).

وتتأثر القوة الشرائية للنقود بالمستوى العام للأسعار والذي يمكن اعتبار الـــرقم القياســـي للمســـتوى العـــام للأسعار تكاليف المعيشة) مؤشراً مناسباً لتقدير التغيـــر في القوة الشرائية للنقود، و يلاحظ أن قيـــاس التضـــخم غالباً يتم استناداً إلى الرقم القياسي لأسعار المســـتهلكين والذي يعكس في معظم الأحيان المستوي العام للأسعار، و تختلف نسبة التضخم أو ارتفـــاع مســـتوي الأســـعار باختلاف سنة الأساس التي تتخذ لحسابه.

---

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – أهـــم مؤشـــرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك – ٢٠١٩/٢٠٢٠.

[٢] مى مصطفى حسن مرسي – التحليل الاقتصادي للوضع الراهن والمتوقع للموارد البشرية في القطاع الزراعي المصـــري – رسالة دكتوراه – قسم الاقتصاد الزراعي –كلية الزراعـــة – جامعة الإسكندرية – ٢٠١٧.

ويتم تقدير القوة الشرائية المعادلة لهذه القيمة من خلال استبعاد أثر التضخم وذلك بالقسمة على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ومن ثم فإن الفرق بين القيم بالأسعار الجارية والقيم الحقيقية تمثل قيمة الزيادة التي يفترض أن يزيد بها دخل الفرد ليظل على نفس مستواه المعيشي السابق في سنة الأساس عام ٢٠١٥، و استناداً إلى ذلك فقد تم حساب القوة الشرائية لدخل المشتغل [١] والتي يوضحها الجدول (١٠).

ويتبين من الملحق(١) أن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ارتفع بنسبة ١٨٤,١٤ عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١١ والذي بلغ حوالي ٧٠,٢٠ و بمقارنة الرقم قياسي لأسعار المستهلكين لعام ٢٠١١ بنظيره عام ٢٠١٩ تبين أنه ارتفع من نحو ٧٠,٢٠ عام ٢٠١١ إلى نحو ١٨٤,١٤ عام ٢٠١٩ أي أن المستوي العام للأسعار قد إرتفع بنحو ١٦٢,٣٢٪.

وبتعديل قيمة متوسط الدخل للعامل الزراعي بالرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٩) فإن دخلاً قدره ٥٣,٢٦ ألف جنيه يعادل قيمة حقيقية قدرت بنحو ٤٧,٩٨ ألف جنيه سنوياً . بينما بالنسبة لمتوسط الدخل في قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٩) فإن دخلاً قدره ٥٦,٥٥ ألف جنيه يعادل قيمة حقيقية قدرت بنحو ٥٠,٩٩ ألف جنيه سنويا، بينما بالنسبة لمتوسط الدخل في قطاع الخدمات خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٩) فإن دخلاً قدره ٧٢,٨٣ ألف جنيه يعادل قيمة حقيقية قدرت بنحو ٦٥,١٤ ألف جنيه سنوياً.

أي أن متوسط الدخل المحقق للقوة الشرائية المعادلة خلال الفترة (٢٠١١ –٢٠١٩) للعامل في قطاع الزراعة عام ٢٠١٩ بلغ حوالي ٥٨,٥٤ ألف جنيه/ سنة أي ٤٨٧٨ جنيه/ شهر، بينما بالنسبة للدخل المحقق للقوة الشرائية المعادلة للعامل في قطاع الصناعات التحويلية بلغ حوالي ٦٢,١٠ ألف جنيه/ سنة أى ٥١٧٤ جنيه/شهر، في حين بلغ حوالي ٨٠,٥٢ ألف جنيه/ سنة أي ٦٧١٠ جنيه/ شهر في قطاع الخدمات.

ولا شك أن هذه النتيجة توضح أهمية التأني في عملية إعادة هيكلة السياسات الاقتصادية الخاصة بالأسعار وإعادة هيكلة توزيع الدخول في جميع القطاعات حتى تتناسب الدخول مع مستوى المعيشة المطلوب.

التوصيات

١- التأني في عملية إعادة هيكلة السياسات الاقتصادية الخاصة بالأسعار وإعادة هيكلة توزيع الدخول في جميع القطاعات حتى تتناسب الدخول مع مستوى المعيشة المطلوب.

٢- ضرورة إعادة النظر في تحديد الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع إرتفاع المستوى العام للأسعار حيث مع إتخاذ الحكومة قرارات زيادة الدخل يقابله إرتفاع شديد في المستوى العام للأسعار وإستغلال التجار لذلك وتظل مشكلة إنخفاض القدرة على المعيشة موجودة بالرغم من زيادة الدخل.

٣- ضرورة الرقابة الشديدة على أسعار الغذاء والأدوية مع إتخاذ العقوبات الرادعة.

٤- ضروة إعادة النظر في منظومة الرعاية الإجتماعية وعمل إعانات اجتماعية تتمشى مع إرتفاع المستوى العام للأسعار وإعانات بطالة داخل القطاع الزراعي نظراً لما يتصف به القطاع الزراعي من موسمية العمالة.

---

(١) جلال الملاح وآخرون– الأنماط الإنفاقية الغذائية للفقراء في مصر وانعكاساتها على دعم الغذاء– مؤتمر الأمن الغذائي المصري وتحديات المستقبل– قسم الاقتصاد الزراعي –كلية الزراعة –جامعة الإسكندرية– نوفمبر ٢٠٠٨.

جدول ٩: معامل جيني بالأسعار الجارية والحقيقية خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠١١).

القطاعات محل الدراسة	معامل جيني بالأسعار الجارية	معامل جيني بالأسعار الحقيقية
قطاع الزراعة	٠,١٧	٠,٠٠٣
قطاعات الصناعات التحويلية	٠,٠٧	٠,١٢
قطاع الخدمات	٠,٠٨	٠,٠٦

المصدر: جمعت وحسبت من : الجدول (١) بالملحق .

جدول ١٠: حساب الدخل الذي يحقق القوة الشرائية المعادلة في كل من قطاع الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠١١).

(سنة الأساس =٢٠١٥)

السنوات	قطاع الزراعة		قطاع الصناعات التحويلية		قطاع الخدمات	
	الدخل السنوي المحقق للقوة الشرائية المعادلة ألف جنيه	الدخل الشهري المحقق للقوة الشرائية المعادلة ألف جنيه	الدخل السنوي المحقق للقوة الشرائية المعادلة ألف جنيه	الدخل الشهري المحقق للقوة الشرائية المعادلة ألف جنيه	الدخل السنوي المحقق للقوة الشرائية المعادلة ألف جنيه	الدخل الشهري المحقق للقوة الشرائية المعادلة ألف جنيه
٢٠١١	١٦,٦٩	١,٣٩	٢١,٨٢	١,٨٢	٢٦,٤٦	٢,٢١
٢٠١٢	٢٤,٤٣	٢,٠٤	٢٧,٢٨	٢,٢٧	٣٤,٥١	٢,٨٨
٢٠١٣	٣٣,٨٦	٢,٨٢	٣٧,٨٨	٣,١٦	١٧,٣٦	١,٤٥
٢٠١٤	٣٩,٧٣	٣,٣١	٤٧,١٧	٣,٩٣	٧٠,١٩	٥,٨٥
٢٠١٥	٥٢,٣٢	٤,٣٦	٤٩,٩٤	٤,١٦	٨٧,١٧	٧,٢٦
٢٠١٦	٨٣,٧٣	٦,٩٨	٦٨,٢٥	٥,٦٩	١٠٥,٣١	٨,٧٨
٢٠١٧	١١٥,١٣	٩,٥٩	٨٢,٠٨	٦,٨٤	١٣٢,١٤	١١,٠١
٢٠١٨	٧٦,٥٩	٦,٣٨	١٠٠,٣٩	٨,٣٧	١٥٩,١١	١٣,٢٦
٢٠١٩	٨٤,٣٤	٧,٠٣	١٢٤,٠٦	١٠,٣٤	٩٢,٣٨	٧,٧٠
المتوسط	٥٨,٥٤	٤,٨٨	٦٢,١٠	٥,١٧	٨٠,٥٢	٦,٧١

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بالملحق(١).

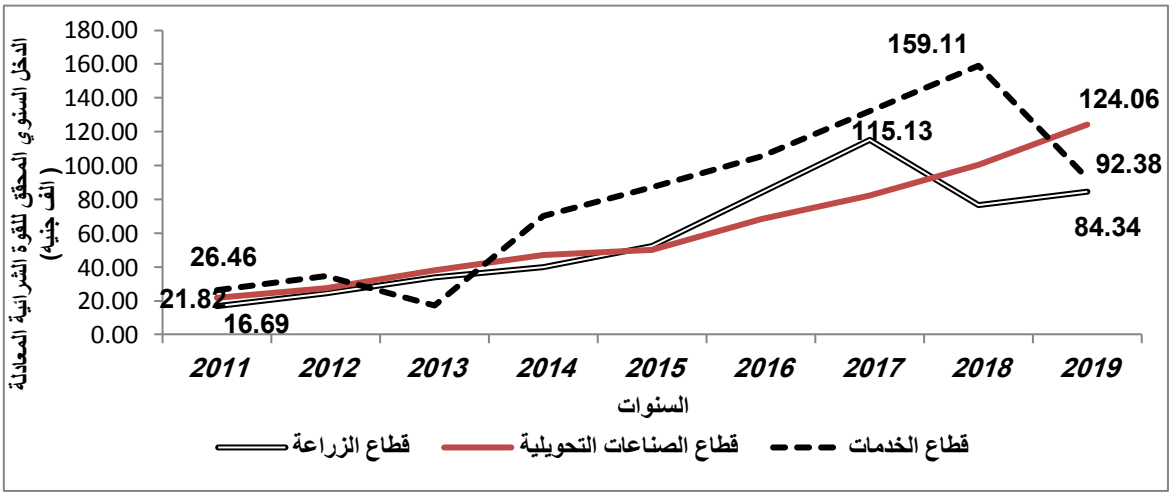

شكل ٢: الدخل السنوي المحقق للقوة الشرائية المعادلة في كل من قطاع الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠١١).

المصدر: جدول (١٠).

المراجع

أحمد أبو اليزيد الرسول وآخرون، هل توجد علاقة سببية بين التضخم والنمو الاقتصادي بالقطاع الزراعي المصري، مجلة البحر المتوسط للأعمال الزراعية والاقتصاد، المجلد(١)، العدد(١)، ٢٠٢٠.

أحمد أبو اليزيد الرسول، عون خيرالله عون، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لآثار السياسات الإصلاحية على القطاع الزراعي المصري، مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية، مجلد (٤٣)، العدد(٢)، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، **أغسطس ١٩٩٨.**

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- الكتاب الإحصائي السنوي- أعداد متفرقة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك- **٢٠٢٠/٢٠١٩.**

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك في جمهورية مصر العربية عام ٢٠١١/٢٠١٠ – القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك في جمهورية مصر العربية عام ٢٠١٩/٢٠١٨ – القاهرة.

جلال الملاح وآخرون- الأنماط الإنفاقية الغذائية للفقراء في مصر وانعكاساتها على دعم الغذاء- مؤتمر الأمن الغذائي المصري وتحديات المستقبل- قسم الإقتصاد الزراعي – كلية الزراعة -جامعة الإسكندرية- **نوفمبر ٢٠٠٨.**

حنان محمود سيد ، محددات التفاوت في توزيع الدخل في مصر بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية (دراسة مقارنة بين الريف والحضر)، المجلة العربية للإدارة، المجلد(٤٠)، العدد(٤)، **ديسمبر ٢٠٢٠.**

رحاب سعيد إبراهيم أحمد – أثر التغيرات السياسية والنقدية على مستوى الانفاق الغذائي في حضر وريف مصر- مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية- جامعة عين شمس، القاهرة – المجلد (٢٦)، عدد(٦)- ٢٠١٨.

شحاتة عبد المقصود غنيم واخرون – أهم المشاكل والمعوقات الزراعية التي تؤدى إلي اتساع حجم الفجوة الغذائية من المحاصيل الزراعية في مصر- المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي- مجلد ٩٧- العدد (٤)- ٢٠١٩.

صبري يحيى سيد على- التحليل الإقتصادي للإنفاق الإستهلاكي على مجموعة اللحوم بريف وحضر مصر – المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي – الجمعية المصرية للإقتصاديين الزراعيين – المجلد٢٩- العدد (٤)- **ديسمبر ٢٠١٩.**

عبد القادر محمد عبد القادر عطية- الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق- مكة المكرمة-٢٠٠٤.

عوض محمد بسيوني وأخرون- أنماط ومحددات الإستهلاك المصري من اللحوم والأسماك- مجلة إتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية- مجلد ٢٩-عدد(١)- جامعة عين شمس- ٢٠٢١.

لاميس فوزي البهنسي مصطفى – دراسة اقتصادية للأنماط الإنفاقية الاستهلاكية المصرية – رسالة دكتوراه – كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية- ٢٠١٢.

مصطفى حسن مصطفى محمد – دراسة إقتصادية لأنماط الإنفاق الإستهلاكي الفردي على المجموعات الغذائية المختلفة في ريف وحضر مصر – مجلة أسيوط للعلوم الزراعية – مجلد ٥٠ -عدد (٤)- ٢٠١٩.

منة الله ممدوح حسن – التغيرات في الإنفاق على الغذاء في حضر وريف مصر– مجلة إتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية – جامعة عين شمس– المجلد **٢٩**– العدد **(١)**– **٢٠٢١.**

نشوى عبد الحميد التطاوي وآخرون– تحديات التمكين الإقتصادي للمرأة المصرية– المجلة الدولية للعلوم والتنمية المستدامة – أكاديمية العلوم والتكنولوجيا– مجلد**(٣)**–عدد **(١)** –**٢٠٢٠.**

مى مصطفى حسن مرسي – التحليل الإقتصادي للوضع الراهن والمتوقع للموارد البشرية في القطاع الزراعي المصري– رسالة دكتوراه– قسم الإقتصاد الزراعي– كلية الزراعة– جامعة الإسكندرية – **٢٠١٧.**

هند مرسي محمد على– سياسات تحرير سعر الصرف وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل في مصر – مجلة كلية السياسة والإقتصاد– العدد **التاسع–يناير ٢٠٢١.**

الموقع الإلكتروني لبيانات البنك الدولي data.worldbank.org

الملاحق

ملحق ١: الأجور السنوية بالقيم الجارية والحقيقية وحجم العمالة بكل من قطاع الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠١١).

السنوات	قطاع الزراعة				قطاع الصناعات التحويلية				قطاع الخدمات			
	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (٢٠١٥=١٠٠)	الأجر السنوي بالقيم الجارية ألف جنيه	الأجر السنوي بالقيم الحقيقية ألف جنيه	أعداد المشتغلين ألف عامل	الأجر السنوي بالقيم الجارية ألف جنيه	الأجر السنوي بالقيم الحقيقية ألف جنيه	أعداد المشتغلين ألف عامل	الأجر السنوي بالقيم الجارية ألف جنيه	الأجر السنوي بالقيم الحقيقية ألف جنيه	أعداد المشتغلين ألف عامل
٢٠١١	٧٠,٢٠	٢٨,٩٩	٤١,٣٠	٦٨١٠,٣٠	٣٧,٩٢	٥٤,٠٢	٢٢٩٢,٤٠	٤٥,٩٨	٦٥,٥٠	٥١٦,١٠
٢٠١٢	٧٥,١٩	٣٦,٤٦	٤٨,٤٨	٦٣٨٥,٥٠	٤٠,٧٠	٥٤,١٣	٢٦١٩,٠٠	٥١,٥٠	٦٨,٤٩	٥٤٩,٩٠
٢٠١٣	٨٢,٣٢	٤٣,١٣	٥٢,٣٩	٦٧٠٢,٠٠	٤٨,٢٤	٥٨,٦٠	٢٥٧٠,٧٠	٢٢,١٠	٢٦,٨٥	٥٩٧,٤٠
٢٠١٤	٩٠,٦٠	٤٤,٣٣	٤٨,٩٢	٦٦٩٣,٥٠	٥٢,٦٣	٥٨,٠٩	٢٧٠٧,٣٠	٧٨,٣١	٨٦,٤٣	٦٠١,٥٠
٢٠١٥	١٠٠,٠٠	٥٢,٣٢	٥٢,٣٢	٦٤٠٢,٦٠	٤٩,٩٤	٤٩.٩٤	٢٧٨١,٠٠	٨٧,١٧	٨٧,١٧	٥٩٠,٥٠
٢٠١٦	١١٣,٨٢	٧٤,٦٦	٦٥,٦٠	٦٤٧٧,٧٠	٦٠,٨٦	٥٣,٤٨	٢٩٠٠,٤٠	٩٣,٩١	٨٢,٥١	٦٠٧,٧٠
٢٠١٧	١٤٧,٤٠	٨٧,١٢	٥٩,١١	٦٥١٠,١٠	٦٢,١١	٤٢,١٤	٣١٢٥,٠٠	٩٩,٩٨	٦٧,٨٣	٦١٥,٠٠
٢٠١٨	١٦٨,٦٣	٥٤,٤٣	٣٢,٢٨	٥٦٢٩,٢٠	٧١,٣٥	٤٢,٣١	٣٢٥٣,٤٠	١١٣,٠٩	٦٧,٠٦	٦٣٥,٠٠
٢٠١٩	١٨٤,١٤	٥٧,٨٩	٣١,٤٤	٥٥٠٩,٠٠	٨٥,١٥	٤٦,٢٤	٣٣٨٤,٥٠	٦٣,٤١	٣٤,٤٣	٨٠٨,١٠
المتوسط السنوى	١١٤,٧٠	٥٣,٢٦	٤٧,٩٨	٦٣٤٦,٦٦	٥٦,٥٥	٥٠,٩٩	٢٨٤٨,١٩	٧٢,٨٣	٦٥,١٤	٦١٣,٤٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائي السنوي–أعداد متفرقة– القاهرة.

ملحق ٢: معدل التضخم في مصر خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٧).

السنوات	معدل التضخم (%)
٢٠١١	١٠,٠٦
٢٠١٢	٧,١١
٢٠١٣	٩,٤٧
٢٠١٤	١٠,٠٧
٢٠١٥	١٠,٣٧
٢٠١٦	١٣,٨١
٢٠١٧	٢٩,٥١
٢٠١٨	١٤,٤٠
٢٠١٩	٩,٢٠
٢٠٢٠	٥,٠٠

المصدر: البنك الدولي –بيانات منشورة.(http//data.worldbank.org).